

وادرج الضعيف في السنن تعليقا والاقبول يسمى سنة  
ولذا قدم على الحسن للضرورة والمراعاة المفيدة بينه  
وبين الصحيح والملاحظة صيغ الاكثرين لاسيما والحسن  
رتبة متوسطة بينهما فاعلاهما اطلق عليه اسم الحسن  
لذاته وادناهما اطلق عليه باعتبار الاخبار والاول  
صحيح مقدم وهم من لا يثبت الواسطة او بالنظر الى  
الاتقاراد والاول اظهر لتاخير الضعيف عن تفصيلها  
ولا يجرش فيه تيسر لتخيره في نظم بعض الاخذين عن الناظم  
حرف قال علم الحديث راجع الصنف الى صحيح حسن ضعيف  
قالوا الى الصحيح وقدم لاستحقاقه التقديم رتبة ووصفا  
وترك تعريفه لانه باذنه عند المكسور والسقيم وهو حقيقة  
في الاجسام بخلافه في الحديث والعبادة والمقامة  
وساير المعاني فجاز ومن باب الاستعارة بالتبعية للونه  
خروج عن الغرض **النظر الاستناد** اسم الاستناد استناد  
الذي هو كما قال شيخنا في شرح الخبئة الطريق الموصلة  
الى المتن مع قوله في موضع اخر منه انه حكاية طريق المتن  
وهو اشبه ذلك تعريف السنن والامر سهل عن سقط  
حيث يكون كل من رواه سمع ذلك المروي من شجره  
او اخذ منه احازة على المعتمد وهذا هو الشرط الاول  
ويخرج المنقطع والترسل بنفسه والمعضل الا ان  
تعريفه في محاطها والمعلق الصادق من لم يشترط  
الصحة كالتجاري لان تعاليقه المحزومة المستحقة  
للشروط فيمن بعد المعلق منه لضعف الاتصال وان لم

تقف

تقف عليها من طريق المعلق عنه فهو يقصورنا وتقصيرنا  
وانصالة **ينقل عدل** وهو من له ملكة تحله على ملازمة  
التقوى والمروءة على ما سياتي مع البسط في تحله وهذا  
هو ثاني الشروط وتخرج من في سنده من عرفه ضعفه  
او جهلت عينه او حاله حسينا يحى في بيانها **غنايط** اي  
حازم **الفوائد** بضم الفاء واو مهموزة ثم مملدة الى القلب  
فلا يكون فعلا غير نقيض ولا متقن للملازمة من كتابه  
الذي تطرق اليه الخلل وهو لا يشعز او من حفظه المختل  
فيخطي اذا الضبط ضيطان ضابط صدر وضبط كتاب  
قال اول هو الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره  
متى شاء والثاني هو صونه له عن تطرق الخلل اليه من حين  
سمع فيه الى ان يروي وان سمع بعضهم الرواية من الكتاب  
وهذا اعني الضبط هو ثالث الشروط ويترجم ما ذهب اليه  
الجمهور حيث جعلوا كل من الضبط والعدالة غير مستقلين  
للاخر وعليه مشي المص وقال انه احترزه سنها في سنن  
راو فقل كثيرا الخطابي روايته وان عرف بالصدق والعدالة  
وتنايد بفصل شروط العدالة عن شروط الضبط في معرفة  
من تقبل روايته ولذلك تفقد المص الخطابي في اقتصاره  
على العدالة وانتصر شيخنا الخطابي حيث نادى ان يجعل  
الضبط من اوصافها لكن قال في موضع اخر مما ظهر المخالفة  
ان نفس الثقة من حيد وصف زايد على العدالة وهو الضبط  
الما هو اصطلاح لبعضهم ويمكن التماسها وعلى كل حال يشترط  
في الصحيح لا بد منه والمراد التام تمام من الاطلاق المحمول